



يستغرب البعض من عدم انهيار الدولة في سوريا، واحتفاظها بنوتها الصلبة، رغم سقوط المبرر الأخلاقي والسياسي لظامها، خصوصاً منذ بداية الحراك الشعبي قبل أربعة أعوام، وما تلا ذلك من مصاعب حقيقة وظروف استثنائية لهذه الدولة، عبر دخولها في حرب مفتوحة وتعلة على قطاعات عريضة من المجتمع السوري.

وإذ يرتبط الجواب في أحد جوانبه بالدعم الحيوي اللامحدود من قبل إيران وروسيا وحلفائهما في المنطقة، ووضوح أهدافها في منع سقوط النظام، وإمداده بكل أسباب البقاء، من مال وسلاح ونفط ومعلومات، فإن السبب الرئيسي ربما يعود إلى عوامل ذاتية، ترتبط بطبيعة البنى "العميقة" والمركبة، ذات الصبغة التسلطية داخل الدولة السورية، وانكفاء تلك البنى على بعضها، وبشكل عصبي متحجر في وقت الأزمات، بحيث يطغى نزوعها العسكري والأمني على الواجهة "المدنية"، وتتغلب فيها الانتفاءات البدائية بشكلها "الطائفية" ونمطها "الفاشي" على كل قيمة ورابطة "وطنية"، كما يحدث الآن. والحقيقة أن هذه الطبيعة المركبة والمعقدة للبني المحتكرة لكل مصادر القوة والثروة في المجتمع السوري، والتي سخرت نفسها لصالح النظام في ممارسة سلطة "فاعلة"، نتجت عن الاستثمار المستمر من قبل النظام في التناقض الجوهرى بين التنازع "الطائفى" و"القومى" الذى جمع بقوة الاستبداد والفساد داخل بنية الدولة وأجهزتها.

فقد عمد هذا التناقض الحيوي، الذى لا يسمح بالتعبير عنه أو الإشارة إليه، والمتضمن في جوهره محاولة إخراج السياسة من المجتمع السوري وإغلاقه من الداخل، إلى توفير مرتکزات حيوية للنظام من أجل القيام بأدوار وظيفية مختلفة، وعلى مستويات متعددة، فقد سهل الجانب "القومي/العربي"، في البنية "الظاهره" للدولة، تدخلاته في لبنان وفلسطين وال العراق، مثلما وفر الجانب "الطائفى" في البنية "الباطنية" للدولة، دعم فئات مذهبية وطائفية في جواره الإقليمي. لكن السبب الأساس في زيادة مستوى الاستثمار في التناقض "الطائفى" و"القومى"، كان مرتبطاً بمعادلة الحكم في الداخل

السوري، فعلى العكس مما روج له النظام، من محاربته وإنكاره لوجود هذا التناقض في بنية دولته، ووصف كل ما يتعلق "بالطائفية" واستخداماتها "بالرجعي والمختلف"، فقد شكل هذا التناقض -تاريخياً- القوة الدافعة داخل حزب "البعث"، عبر توفير الخطاب "القومي" للمكون "الأقلوي الطائفي"، الطامح إلى السلطة والنفوذ، والظروف والآليات المناسبة للوصول إلى الحكم.

وتنتمي لذات المشروع السلطوي القائم على التأييد في السلطة والحكم، جرى التميز والاصطفاء بين القطاعات و"المؤسسات" ضمن الدولة الواحدة، بتفضيل البعد "الطائفي" على "القومي"، وإعطائه الدفع اللازم في تشكيل بنى عميقة ومتداخلة.

حدث ذلك وبدرجات مختلفة في كل "المؤسسات" وأجهزة الدولة، لكنه تبدي وبشكله الأوضح في "منظومة" الجيش، الذي يفترض أنه "عقائدي" و"قومي"، حيث نزع عنه "الأسد الأب" سبل القيام بالتدخل في السياسية، في الوقت الذي دعم فيها قطاعات عسكرية، غالب عليها الطابع الطائفي، كالحرس الجمهوري والقوات الخاصة.

الثابت أن التحولات البنوية داخل الدولة كانت رهينة للصراعات في مراكز القوة والنفوذ داخل حزب "البعث" منذ تسلمه السلطة، والتي استقرت بيد "الطائفيين"، ذلك أن طبيعة الإجراءات الطائفية في الدولة "القومية" البعثية، كانت تزداد باطراد مع زيادة توجهها العسكري والاستبدادي، ومعها كان التشنج والتشدد يزدادان في الخطاب "العروبي".

فمع "البعث"، كان النزوع السلطوي "الطائفي" بسماته العسكرية يفرض إيقاعه على الحياة السياسية في سوريا، ذلك النزوع المتضمن في جوهره استثمار التناقض بين "القومي" و"الطائفي" إلى حدود الانفصام السياسي والأيديولوجي، نتج عنه إنكار السوريين ذواتهم، وثقافاتهم المتنوعة، والقبول بلعبة الخصوص والذوبان في بنى الدولة "القومية" الشمولية في العلن، وتحول المكون "الطائفي" إلى الميدان الذي يستسيغ منه الأفراد وعيهم في السر والخفاء.

لكن التحول الأهم لم يقتصر على جمع الدولة في بنيتها التسلطية خصائص الاستبداد التقليدي، إنما بانصياعها "للتوسيعية" الحديثة ونموذجها "الستاليني"، مع اعتماد حافظ الأسد نظرية "الأب الفائد" للدولة السورية، تلك النظرية المتفقة في بنيتها مع بنية "الدول الدينية"، مما يستوجب بالضرورة وجود "مربيين" ورعايا، يقدمون فروض الطاعة والولاء، ويطمئنون بطبيعة الحال إلى الفناء، وهو ما وفره بعد الطائفي الكامن في "دولة البعث".

وعلى اعتبار أن الأجهزة الأمنية كانت إحدى أهم إنجازات بعد الطائفي وولاءاته، فقد أسننت إليها مهمة التحكم وإدارة التناقض "القومي" و"الطائفي"، داعمة بذلك البنى العصبية "العميقة"، وموفرة طبيعة مركبة، تسهم في تجسس الكل على الكل.

مثلاً أسننت إدارة الاختلالات العميقة والمدروسة حول تعدد الرؤى المناهضة للدولة "السورية"، والاحتفاظ بتواترات تلك الرؤى إلى وقت الحاجة، فأغلبية "السنة" تجد فيها قوة ظالمة تهضم "حقهم الشرعي" في سلطة البلاد، وأغلبية الكرد السوريين تجد فيها الوجه القومي "العربي" ويفضونها "بالشوفينية"، بينما تكون بالنسبة للفقراء قوة استلاب كبيرة، وللأغنياء قوة ابتزاز لا حدود لها.

اللافت أن تحولات الدولة وتنافعها بين مكوناتها "الطائفي" و"القومية" لم يرتفق إلى عامل عدم استقرار وارتباك إلا بعد الثورة، على العكس، كان لهذا التنازع الدور الكبير في دعم آليات السلطة المركبة ذات الوجه المتعدد، عبر إعانتها على اختراق المجتمع ووجданه السياسي، سواء بجعله ينمازح نحو انتماءات "ما قبل الوطنية" أي "الطائفية"، أو بهروبه إلى المستقبل وادعاء الدفاع عن "العروبة" والعرب.

الآن، وإن تكشف الأزمة السورية عن مدى الزييف والادعاء الذي يكتنف الجانب القومي لدى النظام وممانعته، فقد بات

واضحًا مدى تغلب البعد الطائفي والمذهبي في بنية النظام والدولة على بعده "القومي"، مفسرة بذلك أسباب تلك الهشاشة الوطنية واحتراقها من قبل جماعات طائفية، بعد أن تقدم الوعي "الطائفي" وبنائه القاصرة، والمسكونة بهاجس الموت والزوال، على كامل الخيارات "الوطنية".

ما يمكن قوله، إن ما يجري في سوريا اليوم ليس إلا ساحة انكشاف لجذر السلطة والدولة التي ترسب في جنباتها نمط "ثقافي" وأيديولوجي متطرف، مرتبط بمفهوم دولة "سوريا الأسد"، التي حولت كل صراع سياسي في سوريا إلى شكل من أشكال صراع "الهويات"، ذلك الصراع الذي يحول دون تمكين السوريين من بناء مجتمع ونظام سياسي تكون فيه الدولة وبنيتها منسجمة مع وعيهم وتكويناتهم المختلفة، وليس كما يراد لها، أداة تمارس الاستيلاب السياسي الشامل بحق السوريين ومستقبلهم.

الجزيرة نت

المصادر: